AL-MIZAN
الميزان
جريدة اقتصادية مستقلة
يصدرها من لندن
«اللبنانيون المتحدون للصحافة والنشر».
رئيس التحرير
سليمان الفرزلي
Issue 4.Vol. 3 January 1996.
العددالرابع - المجلد الثالث - كانون الثاني/ يناير ١٩٩٦
ARABIC INDEPENDENT ECONOMIC JOURNAL

فرصة أخيرة لتغيير الأنظمة الخليجية مع بقاء العائلات الحاكمة

واشنطن تقيم اتصالات مع الحركات المعارضة في الخليج

■ دعت مجلة «شؤون خارجية» الاميركية الواسعة النفوذ في واشنطن الحكومة الاميركية الى إقامة اتصالات انتقائية مع بعض الحركات والشخصيات المعارضة في دول مجلس التعاون الخليجي. وألمحت المجلة الى ان هذه الاتصالات مع المعارضين قد تكون بدأت الآن، ويستدل على ذلك من قولها: «ان الانتقال في الخليج يحتم على واشنطن توسيع قاعدة علاقاتها هناك انعكاساً للحقائق في المنطقة كلها لا للحساسيات الخاصة في بلد بعينه».

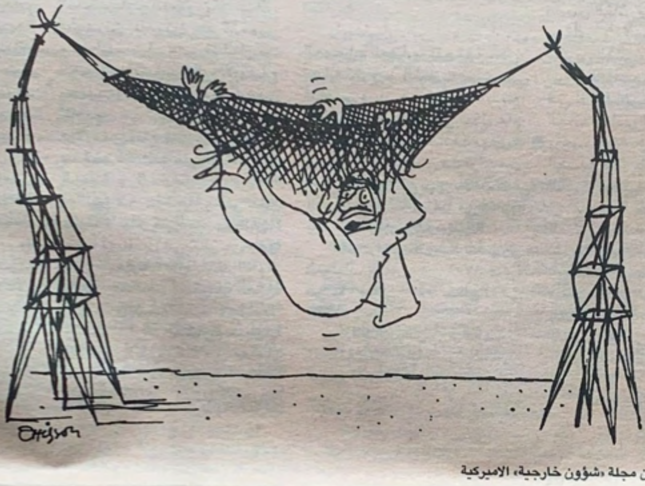

عن مجلة «شؤون خارجية» الاميركية

واكدت المجلة ان التغيير المطلوب في الخليج لا يتم من دون مساعدة من الغرب، وأن الولايات المتحدة بصفتها الضامن النهائي لأمن الخليج، لها مصلحة خاصة في أن ترى تحولا سلمياً بغير انقطاع في الدول الخليجية، يفضل ان يتم مع بقاء العائلات الحاكمة كفرصة أخيرة لها.

وأشارت الى التغييرات المطلوبة فقالت انها لا تنحصر في الشأن الاقتصادي، بل تتعداه بشكل ملحوظ الى الشأن السياسي، والهدف من ذلك توسيع قاعدة المشاركة السياسية والاقتصادية.

وشرحت المجلة الاميركية ما تعنيه بتغيير الانظمة الخليجية مع بقاء العائلات الحاكمة بقولها: «ففي هذا السيناريو، حيث سيجري تبديل الانظمة القائمة الآن في الخليج، سوف تبقى العائلات الحاكمة لكن من دون السيطرة المطلقة التي تمارسها الآن».

وأشارت الى ان الغاية النهائية من ذلك قيام ملكيات دستورية تملك ولا تحكم.

وأعربت مجلة «شؤون خارجية» عن اعتقادها بأن حكام الخليج بما يتمتعون به من حس البقاء واعتيادهم على مسايرة الظروف المستجدة عبر القرون، يفضلون البقاء، مع التغيير على أي تغيير يذهب بهم وبامتيازاتهم التاريخية.

وصنفت المجلة دول مجلس التعاون الخليجي الى ثلاث فئات من حيث شدة أعراض الامراض البنيوية التي تنخرها، هي الاعراض المعتدلة وتدخل فيها سلطنة عمان فقط، والاعراض الاكثر خطورة وتدخل فيها قطر والبحرين، والاعراض الشديدة الخطر وتدخل فيها الكويت والمملكة العربية السعودية ودولة الامارات العربية المتحدة. (راجع النص الكامل للمقال على الصفحة ٧)

انتقال السلطة في السعودية الى عبد الله لا يؤثر في الأسواق

ميزانية عادية وارتفاع في العجز وهبوط في ثروة فهد الشخصية

■ لم تتأثر الاسواق، ولا سيما أسواق النفط، بتكليف العاهل السعودي الملك فهدبن عبد العزيز شقيقه الامير عبد الله ولي العهد مهام إدارة البلاد اثناء فترة نقاهته التي قد تطول عدة أشهر تردد أنه سوف يقضي ردحاً منها في قصره في ماربيا الاندلسية في جنوب اسبانيا. لكن مصادر اميركية عليمة أكدت أن هذا الانتقال من فهد الى عبد الله سوف يكون نهائياً.

ومن ملامح الارتياح البريطاني لتسلم عبد الله مهام السلطة في المملكة أن الحكومة البريطانية قررت إبعاد شخصية سعودية معارضة، كان لاجئاً سياسياً في لندن، هو الدكتور محمد المسعري رئيس «لجنة الدفاع عن الحقوق الشرعية»، الى منطقة الكاريبي.

أما في واشنطن، فان الادارة الاميركية اعتبرت الانتقال طبيعياً، مع إشارات الى ان تحسناً قد يطرأ على العلاقات العربية (باستثناء العراق) خلال تولي عبد الله مهام السلطة.

كذلك اكدت دوائر نافذة أن قدوم الامير عبد الله لن يؤثر على الموقع الممتاز للولايات المتحدة في السعودية والخليج. وقد وصفت جريدة «وول ستريت جورنال» الواسعة النفوذ والانتشار الدول الخليجية ومنها السعودية بأنها في واقع الامر «محميات اميركية».

ووصف معلقون اميركيون معروفون الشرق الاوسط بأنه العمود الفقري لما أسموه «الامبراطورية الاميركية الثالثة» التي تشمل العالم الاسلامي بكامله، مما يفسر الاهتمام الاميركي الكبير بمشكلة البوسنة في البلقان باعتبار أن التصنيف التاريخي لتلك المنطقة يضعها في منطقة «الشرق الادنى» لا في أوروبا.

وعلى صعيد آخر، أصدرت السعودية ميزانيتها السنوية لعام ١٩٩٦، وهي ميزانية عادية لا تختلف عن ميزانية العام الماضي وتبلغ نفقاتها ١٥٠ مليار ريال سعودي (٤٠ مليار دولار اميركي). وتتوقع الميزانية زيادة في العجز بين النفقات والواردات بنسبة ٢٣ في المائة عما كان عليه في السنة الماضية، إذ سيرتفع العجز من ١٥ مليار ريال الى ١٨,٥ مليار ريال. لكنه من غير المنتظر ان تلجأ الحكومة السعودية الى الاستدانة من الخارج، بل سوف تمول العجز بالسندات في السوق المحلي.

وكانت مجلة «فورتشون» الاميركية المعروفة قد قدرت ثروة الملك فهد بن عبد العزيز الشخصية بمبلغ ١٨ مليار دولار في عام ١٩٨٩ مما جعله ثاني أغنى رجل في العالم بعد سلطان بروناي. لكن ثروة فهد الشخصية ما لبثت أن هبطت بعد حرب الخليج الى ما قدر بمبلغ ١٠ مليارات دولار فقط نتيجة لهبوط قيمة الموجودات التي تتألف منها، مما أنزله الى المرتبة السادسة على سلم كبار الاغنياء في العالم.

واجهات اسرائيلية لعمليات لبنانية وعربية

■ بدات السلطات المالية في اسرائيل «تحقيقات خاصة» حول عمليات بعض رجال الاعمال اللبنانيين، ومنهم روجيه تمرز الرئيس السابق لشركة «انترا» وبنك «المشرق» في عهد الرئيس أمين الجميل في الثمانينات، ومنهم ايضاً عائلة صفرا اليهودية اللبنانية المهاجرة الى البرازيل واوروبا واميركا ولها مصالح واستثمارات في اسرائيل، كما أن لها علاقات معروفة مع مؤسسات مالية ومصرفية وشخصيات ورجال أعمال لبنانيين وعرب. واشهر أفراد عائلة صفرا المذكورة ادمون صفرا صاحب «ريبابليك بنك» في نيويورك والمعروف جيداً في لبنان والشرق الاوسط وأوروبا.

وتفيد معلومات خاصة أن ما يتعلق بروجيه تمرز يتناول علاقات رجل الاعمال اللبناني المالية مع شخصيات ورجال اعمال اسرائيليين، وما إذا كانت تلك العلاقات مخالفة للقوانين الاسرائيلية. أما فيما يخص عائلة صفرا فانه يتعلق بشراء ادمون صفرا بالواسطة لبنك اسرائيلي في ١٩٨٦ هو «فيرست ناشينال بنك» الذي يعتبر رابع اكبر بنك في الدولة اليهودية.

ويجري بنك اسرائيل المركزي تحقيقاً خاصاً حول الموضوع بعد تقديم دعوى قضائية من قبل رجل الاعمال الاسرائيلي جاك ناصر على ادمون صفرا وشقيقيه، باعتباره الشخص الذي أشترى البنك عام ١٩٨٦ باسمه كواجهة لادمون صفرا حتى لا ينكشف أمره في لبنان والعالم العربي وتتأثر أعماله وعلاقاته العربية. ثم قام رجل الاعمال المتقدم بالدعوى بنقل ملكية البنك اثناء ازمة حرب الخليج في ١٩٩١ باسم شقيقين لادمون صفرا يقيمان في البرازيل ويحملان الجنسية البرازيلية وأيضاً من قبيل التغطية على الشقيق الثالث ادمون صاحب «ريبابليك بنك». لكن يبدو ان البنك المركزي الاسرائيلي يواجه صعوبة في التحقيق لأن المسؤولين الذين أجازوا الصفقة تركوا وظائفهم منذ مدة. كما أن ناطقاً بلسان البنك قال إن القضية تعود الى زمن بعيد قبل ١٩٨٦، مشيراً بذلك الى عمليات كانت تتم بالتغطية المتعددة الأوجه وربما مخالفة للقانون. وكان احد الاخوان صفرا قد اشترى أخيراً من جامعة شيكاغو دائرة المعارف البريطانية ومعها دار النشر التي تصدر قواميس «وبستر»

العائلة السعودية الحاكمة
شركة مساهمة محدودة
(الصفحة ٩)

كيانية بلا استقلالية

■ بعد اقل من خمس سنوات ينتهي ما كان العالم يسميه القرن العشرين ليجرب حظه مع قرن جديد. وهكذا راح المحللون والدارسون والمتكهنون يضعون تصوراتهم لشكل العالم في القرن المقبل. وفي حين كان كثيرون في السابق، وخاصة منذ تصاعد الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الكبرى على غرار ما حدث في أوروبا، يقولون بان نجم الدول او الكيانات الوطنية كوحدات مستقلة ذات سيادة يسير نحو الأفول، فقد بدأ يظهر أخيراً أن الكيانات الوطنية المتمثلة بحدود مرسومة وبعلم خاص وبعملة وطنية، مازال لها مستقبل في القرن المقبل، حتى في أوروبا حيث المحاولة الاتحادية الجدية الوحيدة القائمة الآن.

لكن الكيانات الوطنية المنتقلة الى القرن المقبل سوف تكون كيانات شكلية أكثر من اي وقت مضى، أي ستكون دولاً «منفصلة» بحدود جغرافية وأعلام مزركشة وعملات لا تساوي شيئاً بذاتها، لا دولاً مستقلة ذات سيادة تملك قرارها بنفسها.

وهذا بحد ذاته لا ينتقص من الكيانات الوطنية الممثلة لخصوصيات معينة، لأن العالم على مشارف القرن الواحد والعشرين لم يعد فيه استقلالية تامة لأي دولة من دوله بما في ذلك الولايات المتحدة الاميركية أكبر وأقوى دولة في التاريخ البشري.

فالسمة العالمية الاكثر بروزاً الآن هي التعاضد والتبادل بين الدول واعتمادها بعضها على بعض ولو بدرجات متفاوتة. وهذا الوضع يترك مجالاً أوسع لدول متجانسة او شبه متجانسة مثل الدول العربية أن تقيم فيما بينها إطاراً اوسع للتعاضد والتبادل، بحيث تكون مبادلاتها في دائرتها اكبر من مبادلاتها مع العالم الخارجي.

وهذا أمر ميسور ومنطقي طالما أن هذه الدول ليس لها استقلالية تامة، بل ان العديد منها يعتبر محميات أميركية بصورة مباشرة او غير مباشرة، مما يشكل إحراجاً لحكومات تلك الدول أمام شعوبها وإحراجاً للولايات المتحدة أمام حلفائها. فهي في الحالة الراهنة فاقدة السيادة مجاناً، لكنها في حالة قيام سوق عربية مشتركة جدية يمكن لكل من تلك الدول ان تأخذ من المنافع بقدر ما تفقد من السيادة، فلا يكون فقدان السيادة مجاناً. وفوق ذلك سوف تبقى الكيانات والخصوصيات محفوظة ومعترفاً بها بالحدود الجغرافية والاعلام المزركشة والعملات التي قد يصبح لها شيء من القيمة الذاتية، مع امكانية الاستغناء عن الحماية الاجنبية.

واهمية هذا النوع من التعاضد بين كيانات وخصوصيات شتى ومتشتتة، انه يخفف كثيراً من إمكانية قيام نزاعات حدودية او حروب بين الدول المجاورة، مما يضاعف من فرص النمو الاقتصادي بتخفيف الهدر من ناحيتين: من ناحية اجتناب الدمار والأضرار الاقتصادية، ومن ناحية انتفاء الحاجة للانفاق العسكري الواسع غير المجدي والذي يستنزف موارد يمكن أن تكون منتجة في مجالات أخرى.

والمفارقة في الامر، ان الدول العربية في وضعها الراهن واقعة في الشيء الذي بدعوى عدم الوقوع فيه قاومت او تجنبت مشاريع تعاونية او تعاضدية عديدة، حتى لا نقول وحدوية او اتحادية، على الرغم من ان الاتجاهات الوحدوية والاتحادية في العالم العربي كانت اقوى منها في أي مكان في العالم ولها مبررات ومنطلقات اكثر واقعية.

ذلك انه حتى ولو قامت الآن على سبيل الافتراض دولة عربية اتحادية واحدة على الطراز الاميركي وتسمت باسم «الولايات المتحدة العربية»، فان هذه الدولة المفترضة بالرغم من اتساع رقعتها وكثرة سكانها ووفرة مواردها، لن تكون دولة مستقلة حسب المفاهيم القديمة للاستقلالية. بل هي ستكون على درجة اكبر من السيادة إزاء الدول الأخرى بالمقارنة مع إنعدام السيادة في الحالة الراهنة، وبالتالي ستكون اوفر حظاً في التعاون والتعاضد والتبادل مع الاخرين. ومن المفارقات الملفتة في الامر ايضاً أن الدول العربية ككيانات منفردة بحدودها وأعلامها وعملاتها، تزيد من تأكيدها على استقلاليتها وسيادتها إزاء الدول العربية وهي تفقدها راضية إزاء الدول غير العربية، بينما الشيء المنطقي كحد أدنى هو ان تقيم توازناً لفقدان الاستقلالية والسيادة بين الاطار العربي والاطار الدولي. والشواهد على ذلك عديدة وبينة ولا حاجة الى ذكرها مراعاة للحساسيات!

ولعل من أهم أسباب هذه الظاهرة في العالم العربي أن السياسيين والقادة في الدول العربية يساوون بين انفسهم، اي بين انظمتهم ومصالحهم، وبين دولهم، وبالتالي فانهم متأخرون خطوة على الاقل عن بقية السياسيين والقادة في بقية العالم الاكثر تواصلاً مع العالم العربي، بما في ذلك الدول الاسلامية غير العربية. وحتى في بريطانيا الدولة الاكثر صراخاً حول فقدان السيادة تجاه الاتحاد الاوروبي، يقول العارفون ان اهم القرارات التي قلصت سيادة بريطانيا اتخذتها رئيسة الحكومة السابقة مارغريت ثاتشر وهي تصرخ في وجه اوروبا باعلى صوتها! وهذا يذكرنا بقصة الفتاة التي راحت تبكي وتنتحب في يوم عرسها، فجاء والدها يقول لها انه مستعد ان يلغي العرس ويصرف العريس إذا كانت غير راغبة في الذهاب اليه. فقالت له وهي تمسح دموعها: لا... أبكي وانهب!

«الميزان»

اسعار الموزعين

Austria.........AS.26.	Greece.........DR.400.	Saudi Arabia...R.3.
Bahrian.........Fils.250.	Italy........L.3000.	Spain.......Pts.3,50.
Belgium..........BF.50.	Jordan.........Fils.200.	Switzerland....SFr.3.
Canada..........C$.2,50.	Kuwait.......Fils.200.	Syria...........L.S.15.
Cyprus.........C£.1.	Lebanon..LL.1000.	Tunisia.... M.600
Egypt.........E£.1.	Libya.......L.Din. 0.75	U.A.E........Dirh.3.
France.........FF.8.	Morocco...Dh.6.	UK........£.1.
Germany.....DM.2,.5.	Oman.......Peiza.300.	USA.......$.2.

إنخفاض اسعار الفائدة لا يحرك الاستثمارات العقارية

ركود بغير إفلاسات لانعدام المديونية الى المصارف!

■ اصيب القطاع العقاري في لبنان خلال الاشهر القليلة الماضية، بركود ملحوظ، انعكس على حركة البيع والشراء من جهة وعلى حركة البناء من جهة ثانية. وقد كان للسياسة النقدية التي اتبعها مصرف لبنان في المرحلة السابقة لمعركة رئاسة الجمهورية والقائمة على امتصاص السيولة النقدية برفع الفوائد على السندات الحكومية الى مستوى لم تشهده منذ سنين طويلة، حيث بلغت الفوائد هذه ٣٧ في المائة الامر الذي حمل اصحاب الفائض المالي والمدخرات الى توظيفها في السندات الحكومية، بدل توظيفها في مجالات اخرى.

لكن، مع أن الفوائد على الاصدارات الجديدة قد هبطت الى النصف تقريباً بعد حسم التمديد لرئيس الجمهورية، فإن هبوط الفائدة لم ينشط بعد الحركة العقارية وغيرها من مجالات الاستثمار مما يؤكد الطبيعة السياسية لحركة رفع وخفض الفوائد من قبل مصرف لبنان.

فالإرتفاع الهائل في اسعار الفائدة، قبيل حسم معركة رئاسة الجمهورية كان مؤشراً على خوف الحكومة من انعكاسات معركة رئاسة الجمهورية على الحركة المالية وكانت مخاوف مصرف لبنان في محلها يومئذ، لان احتياطياته من العملات الاجنبية أخذت تهبط بمبالغ كبيرة على ثلاثة اشهر متتالية وهو السبب الرئيسي لرفع اسعار الفائدة لامتصاص السيولة ووقف السحوبات بالدولار. لكن خلال الشهرين الماضيين منذ التمديد عادت احتياطيات مصرف لبنان من العملات الاجنبية الى الارتفاع بحيث زادت خلال الشهرين الماضيين بما لا يقل عن ٢٤٠ مليون دولار، مما أتاح لمصرف لبنان أن يخفض الفائدة على الاصدارات الجديدة من السندات.

لكن الحركة العقارية في لبنان عموماً لا تتأثر كثيراً بأسعار الفائدة عندما تهبط، بل هي تتأثر بارتفاعها اكثر من هبوطها لأنها تأخذ الاموال باتجاه السندات الحكومية العالية المردود والقصيرة الاجل بدل الاستثمارات العقارية البطيئة المردود والطويلة الاجل، ذلك أن معظم المشاريع العقارية الخاصة تتم نقداً من غير استدانة تذكر من المصارف وخصوصاً بالنسبة الى المغتربين القادمين من افريقيا.

فلو كانت هناك مديونيات عقارية كبيرة للمصارف لكان لبنان شهد خلال الاشهر الاخيرة افلاسات واسعة النطاق، غير انه لم تحدث أي افلاسات في القطاع العقاري حتى الآن، بسبب ضآلة المديونية المصرفية لاصحاب العقارات.

واستناداً الى احصاءات العمليات العقارية المحققة حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر الماضي فان عمليات البيع والعمليات العقارية في شكل عام وخصوصاً في امانات بيروت وبعض المدن الكبرى قد تراجعت بشكل ملحوظ، في حين حققت هذه العمليات تقدماً جزئياً في مناطق بعبدا وكسروان والمتن وصيدا.

فقد تراجع المتوسط الشهري للعمليات العقارية من ٦٧٥١ عملية في ١٩٩٤ الى ٦٥,٣ عمليات في ١٩٩٥.

واذا كانت الرسوم العقارية المحققة حتى نهاية تشرين الثاني/ نوفمبر بلغت حوالى ١٧٤ مليار ليرة بزيادة حوالي ٧,٣٦ في المائة قياساً مع الفترة ذاتها من سنة ١٩٩٤ فان عدد العمليات العقارية لم يصل الى مستوى سنة ١٩٩٤ باعتبار ان الزيادة في الرسوم المحققة تعود لبعض التسويات وللتدقيق في قيمة العقارات المباعة.

ويظهر جلياً من خلال حركة واردات امانة سجل بيروت التي تراجعت من ٤,١ مليارات ليرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤ الى حوالى ٣,٩ مليارات ليرة في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٥ ان نسبة التراجع هي في حدود ٤,٥ في المائة اضافة الى تراجع العائدات لدى القاضي العقاري بنسبة ٧٤,٥٢ في المائة خلال الشهر ذاته مقارنة مع تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٤.

ويدل هذا الواقع على جمود في القطاع العقاري لم تحركه مهل تسوية مخالفات البناء، ويعود ذلك الى جملة اسباب ابرزها الفوائد المرتفعة التي اعطيت على سندات الخزينة من فئة السنة خلال الاشهر الماضية والتي ادت الى منافسة القطاع العام للقطاع الخاص على المال المتاح.

وهذه الفوائد ادت الى تمويل قسم كبير من توظيفات القطاعات التجارية وحتى ذات المردود العالي منها وخصوصاً القطاع العقاري الى تخفيض عمليات البيع والشراء بهدف الحصول على نسبة الربح الاعلى ومن دون أية مخاطر او ضرائب او اعباء للتأمين.

وتتوقع مصادر في الدوائر العقارية ان يعود الوضع الى التماسك بدءاً من الشهر الحالي بعدما عادت الفوائد منذ اسابيع الى التراجع.

ونقرأ في احصائيات اخرى، ان عدد العمليات العقارية في الاشهر الاخيرة من سنة ١٩٩٥ تراجعت قياساً الى سنة ١٩٩٤من جهة والى الحجم المقدر لها من جهة ثانية.

ففي الوقت الذي تؤكد فيه مصادر الدوائر العقارية تراجع متوسط عدد العمليات خلال الشهرين الاخيرين في السنة الماضية تفيد الاحصاءات ان مجموع العمليات العقارية المحققة حتى نهاية ايلول/ سبتمبر من ١٩٩٥ بلغ ٥٨ الفاً و٥٣٢ عملية عقارية منها ٢٤ الفاً و٦١٠ عمليات بيع فقط.

في المقابل شهدت سنة ١٩٩٤، ما يقرب من ٨١ الفاً و١٧ عملية عقارية منها ٣٥ الفاً و٧٠٩ عمليات بيع، مع الاشارة الى ان المتوسط الشهري للعمليات العقارية خلال سنة ١٩٩٥ كان ينتظر نمواً في حدود الـ ١٠ في المائة الا انه لم يتحقق في ضوء الاحصاءات المحققة، استناداً الى ذلك فقد بلغ المتوسط الشهري للعمليات خلال ١٩٩٥ حوالى ٦٥٠٣ عمليات عقارية منها حوالى ٢٧٣٤ عملية بيع. في حين كان المتوسط الشهري للعمليات العقارية خلال سنة ١٩٩٤ الماضية ٦٧٥١ عملية عقارية اي بتراجع قدره ٢٤٨ عملية عقارية، في حين تراجعت عمليات البيع الى حوالى٢٧٣٤ عملية في مقابل ٢٩٧٥ عملية المتوسط الشهري سنة ١٩٩٤.

اما الرسوم العقارية البالغة ١٧٤ مليارا و٣٧١ مليون ليرة خلال ١١ شهراً من العام ١٩٩٥ فانها ماتزال دون المعدل سنة ١٩٩٤ حيث بلغت الواردات من الرسوم العقارية ما يزيد عن ١٩٤,٥ مليار ليرة في حين ان المقدر سنة ١٩٩٥ هو في حدود ٢٠٠ مليار وهو امر بات صعب المنال مع انتهاء سنة ١٩٩٥.

جدول بعدد العمليات العقارية والرسوم المحصلة للعامين ١٩٩٤ و١٩٩٥

(الاف الليرات)

١٩٩٥	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	تشرين الاول	تشرين الثاني	كانون الاول	المجموع
بيروت	٢,٢٢٠,٠٩٨	٢,٠١٨,٥٦٥	٢,٢٩٤,٢٦١	٢,١٦٧,٠٨٢	٢,٢٧٠,٨٨٨	٢,٢٨٣,٥٥٦	٢,٣٩٠,٧٤٨	٢,٥٧٩,٢٨١	٢,٧٥٥,٢٤٦	٢,١٢٥,١٥٣	٢,٩٤٤,٧١٤		٢٢,٠٤٩,٥٩٣
المتن	٢,١٦٠,٩٥٢	٢,٢٣٨,٥١٥	٢,٨٣٦,٤٧٤	٢,٥٣١,٠٣٣	٢,٤١١,١٩٤	٤,٧٣٦,٣٦٩	٥,٠٧٨,٦٣٥	٤,٥٦٥,٤٦٠	٢,٦٨٢,٢٠٩	٥,٤٠٨,٢٣٢	٥,٦٣٢,٨٧١		٤٤,٣٨٢,٠٤٤
صيدا	٥٥٣,٨٧٩	٥٣٥,٠١٨	٥٦٨,٧١٤	٥١٠,٠٥٧	٤٦٧,٥٤٣	٧٦٧,٩١٧	١,٠٦٢,٢٨٨	٨٥٣,٦٤٣	٦١٤,٥٢٠	١,٠٩١,٦٠٩	٧٥٥,٦٨٧		٧,٧٨٠,٨٧٥
كسروان	١,٣٦٨,٧٧١	١,٨٣٣,٦٠٥	٢,٠٨٠,٣٣٧	٢,٠٦٢,٨٩٣	٢,٠٣٩,٥٥١	٢,٣٣٨,٠١٠	٢,٥٢٦,٤٣٧	٣,٠٦٧,٥٨٨	٢,٨٩٥,٠٥٣	٢,٦٧٦,٩٠٠	٣,٣٨٩,٠١٤		٢٦,٣٧٨,٢٠٤
البقاع	٣٧١,٢٨٥	٤٣٩,٠٢٨	٣٤٦,٨٠٣	٣١٦,٩٠٤	٤٨٨,٦٥١	٥٤٢,٦٥٣	٥٩٣,٣٦٠	٥٩٨,٥٦٩	١,١٦٧,٩٢٤	٦٤٣,٤٩١	٧٥٤,٦٦٦		٦,١٦٣,٣٣٤
الشمال الاولى	٨٤٩,٢٠٣	٦٨١,٠٨٠	٥٠٩,٦٢٥	٧٤٣,١٤٦	٧٨٣,١٠٢	٨٨٨,٦٢٧	٧٧٩,٦٧٥	١,٠٢٧,٦٤٥	٧٤٤,١٩٧	١,٠٥١,٤٨٨	١,٠١٠,١٢٥		٩,٠٦٧,٩١٣
الشمال الثانية	٣٦٥,٣٨٥	٤٥٣,٨٣٩	٥٥٤,٧٩٨	٤٥٩,٠٥٣	٤٧١,٣٠٦	٦٣٣,١٥٦	١,٣٩٧,٤٨١	٨٩٧,٩٧٥	٦٥٤,٥٦٦	٥٨٨,١٣٧	٦٢٠,٨٠٣		٧,٠٩٦,٤٩٩
بعبدا	٢,٤٧٢,٩٤٦	٢,٢٧٨,١٦٧	٢,٠٧٦,٩٢٩	٣,٣٤٧,٩٤٧	٣,٢٨٦,٧٥٥	٢,٨١٢,٠٤٣	٤,٣٦١,٣٢٥	٤,٧٥٩,٥٧٠	٤,٢٢٦,٤٧٦	٤,٣٠٣,٨٧٢	٤,٥٦٥,٩٠٩		٣٨,٤٩١,٩٨٩
النبطية	٩٠,٤٦٢	١٣٦,٢٢٩	١٤٦,٣٤٣	١٣٦,٤١٩	٢٤٤,٥٤٨	٢١٥,٧٢٥	٢٢٠,٤٦٦	١٦٧,٣٣٤	٢٣٤,١٦١	٢٣٣,٨٩٠	١٨٤,١٦٩		١,٩٨٩,٧٤٦
القاضي العقاري	١٢٧,٣٣٤	٥٣,٠٠٨	٦٣,٤٧٣	٤٩,٣٦٠	٥٢,٧٢٦	١١٠,٩٠٥	١٤٤,٩٧٦	١٨٤,٩٧١	٥٩,٤٧٩	٩٠,٨١٢	١٣٤,٨٠٨		١,٠٧١,٦٥٢
المجموع	١٠,٤٨٠,٢١٥	١٠,٧٦٧,٠٥٤	١٢,٤٧٧,٧٤٧	١٣,٣١٣,٧٩٥	١٣,٥١٦,٢٦٤	١٦,٣٢٨,٩٦١	١٩,٥٥٥,٣٩١	١٩,٧٠٢,٠٣٦	١٨,٠٣٣,٩٣١	١٩,٢٠٣,٦٣٩	٢٠,٩٩٢,٨١٦		١٧٤,٣٧١,٨٤٩
عمليات البيع	١٦٤٩	٢,٠٣٩	٢,٢٥٣	٢,٥٩٣	٢,٦٨٦	٢,٩٨٥	٣,٣٨٥	٣,٤٠٢	٣,٥٦٤				٢٤,٦١٠
مجموع العمليات	٤٥٢٤	٥,٢٢٧	٥,٥٨٧	٦,٠١٢	٦,٤١١	٧,٠٥٢	٧,٥٩٩	٨,١٤٨	٧,٩٧٢				٥٨,٥٣٢

١٩٩٤	كانون الثاني	شباط	اذار	نيسان	ايار	حزيران	تموز	اب	ايلول	تشرين الاول	تشرين الثاني	كانون الاول	المجموع
عمليات البيع	١٨٤٣	٢,١٧٨	٢,٥٠٣	٢,٥٢١	٢,٦٣٠	٢,٨٨٩	٣,١١٤	٣,٠٧٧	٣,٢٧٢	٢,٩١٧	٣,٠٧٣	٥,٦٩٢	٣٥,٧٠٩
مجموع العمليات	٤٧٥٠	٥٤١٠	٦,٥٦٠	٦,٢٠٦	٦,٥٥٥	٦,٩٦٢	٧,٠٣٣	٦,٧٠٢	٧,٠٢٠	٦,٤٥٤	٦,٧٥٦	١٠,٦٠٩	٨١,٠١٧

● المصدر: امانات السجل العقاري

«جمعية شركات الضمان» تحتج عند الحريري:

مسؤولون في «سوليدير» خالفوا القانون

■ احتجت «جمعية شركات الضمان» لرفيق الحريري، على مخالفات ارتكبها عدد من المقاولين العاملين لحساب شركة سوليدير وغيرها من المؤسسات الوطنية الذين عقدوا تأميناتهم في الخارج.

وناشدت الجمعية «اتخاذ التدابير من اجل التأكيد على التزام المقاولين احكام المادة ٩ من قانون هيئات الضمان والتي تحظر ضمان الاخطار الكامنة في لبنان لدى هيئات غير مرخص لها من وزارة الاقتصاد والتجارة».

وجا في البرقية:

«يهمنا ان نلفت النظر الى ان شركات الضمان اللبنانية انشأت بينها ومنذ سنتين التجمع اللبناني لضمان الاخطار الهندسية، بطاقة اكتتابية تبلغ ١٢٠ مليون دولار اميركي. ان شركات التامين اللبنانية عندما اقدمت على انشاء التجمع انما استوحت في ذلك مصلحة لبنان اولاً، ذلك ان وجود التجمع من شأنه ان يعزز موارد صناعة الضمان في لبنان. كما من شأنه ان يؤمن للخزينة العامة رسوماً وضرائب لم تكن لترد اليها لو ان التأمينات أجريت خارج الاراضي اللبنانية».

واضافت البرقية: «وفي الواقع، فإن مقاولين عديدين من العاملين لحساب سوليدير وغيرها من المؤسسات الوطنية، عمدوا وخلافاً لأحكام القانون الى عقد تأميناتهم في الخارج. وبذلك فوّتوا على صناعة التأمين في لبنان اقساطاً وفوّتوا على الخزينة العامة رسوماً تبلغ بضعة ملايين من الدولارات. واننا ننتهز هذه المناسبة لنناشدكم اتخاذ التدابير من أجل التأكيد على التزام المقاولين، لبنانيين واجانب، احكام المادة ٩ من قانون هيئات الضمان، والتي تحظر ضمان الاخطار الكائنة في لبنان لدى هيئات غير مرخص لها من وزار الاقتصاد والتجارة».

PROXIMA
CORPORATE & TECHNICAL TRANSLATIONS & DESIGN SPECIALISTS IN ENGLISH & ARABIC
PLEASE CALL FOR A FREE QUOTATION ON:
0181 863 9558